

نجلاء المنقوش

أول وزيرة للخارجية
في تاريخ ليبيا بعد
عقد من الفوضى

كص 8



رياضيون تونسيون
يبحثون عن الفرص
عبر قوارب الموت

كص 19



هل حقق الصبر
الإستراتيجي
أهداف مصر
الإقليمية

كص 4



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأحد 2021/03/21

07 شعبان 1442

السنة 43 العدد 12006

Sunday 21/03/2021

43rd Year, Issue 12006

العرب

المناورات تنقذ أردوغان من أزمات الخارج لكنها تفشل في حل أزمة الليرة

تعيين محافظ جديد للبنك المركزي بسبب رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم

أنقرة - يستطع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن يحل مشاكله مع مصر، ويمكن من تحريك الأمور خليجيا بموازاة المصالحة القطرية مع دول المقاطعة، ولا يتردد في ليبيا ثلاث حروب على ثلاث جهات في ليبيا وسوريا وناغورني قره باغ، لكن الحرب التي يشعل في إدارتها هي حربه على سعر الفائدة وانعكاسه على قيمة الليرة التركية وتأثيره على الاقتصاد التركي.

وأقال أردوغان محافظ البنك المركزي ناجي إقبال السبت، وذلك بعد يومين من رفع البنك أسعار الفائدة للحد من ارتفاع التضخم وانخفاض الليرة، ليحل محله نائب سابق في البرلمان من الحزب الحاكم.

وهذه هي المرة الثالثة التي يقبل فيها أردوغان، الذي دعا مرارا إلى خفض أسعار الفائدة، محافظ البنك المركزي منذ يوليو 2019 ومن المرجح أن يجد الضغط على العملة التركية عند إعادة فتح الأسواق.

وينظر الرئيس التركي إلى موضوع رفع أسعار الفائدة بحساسية خاصة، فهو بالنسبة إليه ليس فقط إجراء اقتصاديا بل جزء من مؤامرة خارجية تستهدف تركيا واقتصادها، وبالإسناد تستهدف التجربة الاقتصادية التي يشرف عليها منذ كان رئيسا للوزراء، والتي حققت في البداية طفرة إيجابية قبل أن تتراجع تحت تأثير تقلبات موقفه السياسية التي أربكت علاقات تركيا الخارجية وأثرت بشكل جلي على اقتصادها.

ويقول أردوغان إن أسعار الفائدة المرتفعة تتسبب في التضخم ولا تحد منه، وإن الممولين الأجانب وحلفاءهم المحليين يستخدمونها للسيطرة على حكومته، فيما يعتبر مراقبون أن الرئيس التركي يتعامل مع قضية أسعار الفائدة وأزمة الليرة بعقلية سياسية انطباعية، وأنه بدلا من ذلك كان يفترض أن يترك الأمر بيد الخبراء في المجال للتعاقد معها كقضية اقتصادية تتطلب مواقف وخطوات خاصة بقطع النظر عن الخلفيات والحسابات السياسية.



شهاب كافي أوغلو

أردوغان يقبل ناجي إقبال بسبب الترتيب في سعر الفائدة

وبات الرئيس التركي يتعامل مع الخبراء الاقتصاديين بنوع من الريبة والتشكك، خاصة اضطرار محافظي البنك المركزي السابقين إلى رفع نسب الفائدة في تناقض مع قناعته، وهو ما دفع به إلى تعيين شهاب كافي أوغلو، العضو السابق بالبرلمان عن حزب العدالة والتنمية، في منصب المحافظ الجديد، ما قد يزيد من حدة الأزمة خاصة إذا اختار المحافظ الجديد تنفيذ أفكار أردوغان بشأن أسعار الفائدة.

ويريد أردوغان الإمساك بمختلف الملفات وإدارتها بنفسه لكونه مهووسا بنظرية المؤامرة، ويعتقد أن قضية الليرة ورفع أسعار الفائدة هدفها محاربتة سياسيا وضرب شعبيته التي بدأت تتراجع تحت وقع الأزمة الاجتماعية الناجمة عن مخلفات أزمة الليرة وارتفاع التضخم وما يتبعه من ارتفاع إلى الأسعار وتراجع القدرة الشرائية واتساع دائرة الفقر.

ويرفض الرئيس التركي علنا أسعار الفائدة المرتفعة، لاعتقاده أنها تزيد التضخم، وسبق له أن وصفها بأنها "أم وأب كل الشرور".

وكان انهيار الليرة من بين الأسباب التي دفعت أردوغان إلى إقالة صهره

وزير الخزانة والمالية السابق بيرات البيروق بالرغم من أنه كان ينفذ سياسات أردوغان الاقتصادية، وهو ما يظهر أن الرئيس التركي يريد تحميل الآخرين مسؤولية الفشل في تنفيذ أفكاره، وإظهار أن المشكلة فيهم وليست في تلك الأفكار.

وتلجا وسائل الإعلام التركية إلى محللين غربيين بمصداقيات غير مثبتة للإيحاء بأن القرارات التي يتخذها أردوغان على مستوى عال من الأهلية، لكن التركي يواجه صدمة بعد أن يعود الرئيس التركي ويصدر مراسيم تزيح قراراته أو تغيير الأشخاص المعنيين بتنفيذها أو المكلفين بتوجيه الدفة المالية والاقتصادية للبلاد.

وفي خطوة تستبق القرار الرئاسي بإقالة المحافظ وتعيين محافظ من الحزب الحاكم استضافت وكالة الأناضول الرسمية التركية من وصفته بالخبير الاستثماري الأميركي مارك موبوس ليشيد بـ"حزمة الإصلاحات الاقتصادية الجديدة" لأردوغان.

واعتبر موبوس أن "أنقرة تحركت في الوقت المناسب"، مشيرا إلى أن "هذه الفترة تعتبر الأمثل لتقييم الفرص الاستثمارية فيها".

أجندات أردوغان تسلب المرأة التركية حقوقها

لكن خبراء يعتقدون أن تجميل مواقف الرئيس التركي وقراراته، خاصة الإقالة غير المبررة لمحافظ البنك المركزي، من شأنه أن يزيد من معاناة الاقتصاد التركي من ناحية، وأن يبقى على مخاوف أردوغان بشأن تراجع شعبيته وانهيار صورة الحزب الحاكم من ناحية ثانية.

وكان المحافظ المقال، وزير المال السابق، قد تولى منصبه قبل أقل من خمسة أشهر وقام برفع سعر الفائدة الرئيسي 875 نقطة أساس إلى 19 في المئة، وهو أعلى معدل في أي اقتصاد كبير، وحظي بإشادة محللين قالوا إنه وpled مصداقية البنك المركزي.

وجاءت إقالة إقبال بعد يومين من رفع البنك المركزي سعر الفائدة 200 نقطة أساس يوم الخميس بشكل أكبر مما كان متوقعا، في خطوة لوقف أي زيادات أخرى في التضخم وتراجع الليرة.

وعرف المحافظ الجديد كافي أوغلو بأنه من معارضي رفع أسعار الفائدة. وقال في مقال بصحيفة "يني شفق" الشهر الماضي "على الرغم من اقتراب أسعار الفائدة من الصفر في العالم فإن اختيار رفع سعر الفائدة بالنسبة إلينا لن يحل المشاكل الاقتصادية".

السلطات السودانية تلعب ورقة الذهب لاسترضاء ولايات الفامش

والخطوم - انتبته السلطة السودانية إلى ضرورة توظيف الموارد والثروات التي تتمتع بها ولايات الفامش، وخاصة الذهب، وبدأت تتعامل بالمزيد من الجدية مع الأوضاع المعيشية الصعبة التي تشكل أحد أبرز تهديدات المرحلة الانتقالية وتعزز حضورها السياسي هناك.

وشارك رئيس الحكومة عبدالله حمدوك، الجمعة، في الملتقى الأول للولاية المدنيين المعينين في نهاية يوليو الماضي، ودعا خلاله إلى ضرورة الوصول إلى طريقة مثلى للاستفادة من خام الذهب، وأبدى عدم رضاه عن غياب التنظيم في تلك المسألة.

واعتبر أن التفاعل بين المركز والإطراف بات ضرورة تنموية فاعلة تسهم في عملية الاستقرار، ووسيلة لدعم تجربة الحكم المحلي وإشراك المواطنين في الحكم والإدارة.

يعد السودان أحد أهم البلدان المنتجة للذهب في أفريقيا، غير أن ولاياتهم الأصلية وحظهم على العمل في مشروعات تستهدف استكشاف الثروات.

ولا يتجاوز الإنتاج الرسمي 25 طنا سنويا عبر شركات معالجة المخلفات والتعدين الصغير وشركات الامتياز الكبيرة، وهذا يساوي ربع إنتاج الذهب الحقيقي في البلاد. ويقدر سعر طن الذهب بحوالي خمسين مليون دولار.

وتواجه الحكومة عدة مصاعب في الاستفادة من عوائد الذهب، ولن تسلمت وزارة المالية منجم "جبل عامر" الذي كان بحوزة قوات الدعم السريع في أكتوبر الماضي فإنها لا تزال تجابه تحديات ترتبط بقررتها على فرض هيمنتها على عملية التعدين.

وتعطي السلطة الانتقالية في معازلة أبناء الفامش بعد إقرار الحكم الفيدرالي وبدء التجهيز لمؤتمر الحكم الإقليمي الذي من المتوقع أن يشهد نقاشات واسعة بشأن كيفية توزيع الثروات وتوظيف الاستفادة منها، بما يحقق معادلة صعبة ترتبط بضمان لامركزية الحكم في السلطة مع عدم تجاهل حقوق السلطة الاتحادية.

وقضى اتفاق السلام الموقع بين السلطة الانتقالية والجيبهة الثورية، التي تضم في عضويتها حركات مسلحة وتنظيمات سياسية، بتمتع ولايات الفامش بنسبة 40 في المئة من مواردها لمدة عشر سنوات، على أن تؤول نسبة 60 في المئة إلى السلطة المركزية.

وأشار المحلل السياسي عبدالواحد إبراهيم إلى أن السلطة السودانية تباطت في النظر إلى الولايات من حيث حقوقها في التنمية والخدمات، وما زال هناك إهمال للأطراف، بالنسبة فإنها تحاول أن تضع أسسا للتصرف في الموارد وتوزيعها.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "المركز يصد إعادة تنظيم واستكشاف الثروات، وهو بالدرجة الأولى يعتمد على الذهب في دعم موارد الدولة، ما يجعل خطوة توعيم الجنيه أخيرا بحاجة إلى إنشاء بورصة للذهب، وحصار مهربي الدعم، واستفادة البنك المركزي من الأموال عبر الضرائب وعوائد الصادرات".

واعتبر المحلل السياسي عبدالله آدم خاطر أن اتفاق جوبا من المفترض أن يحول الولايات إلى مراكز تنموية مختلفة، وأن هناك حاجة ماسة إلى حدوث ذلك في الوقت الحالي بعد أن أضحى الاتفاق مسنودا دستوريا. وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "المشكلة التي تجابه السلطة تتعلق بالوقت لأنها لن تتمكن في يوم وليلة من بناء جدار الثقة واستعادة الموارد غير المستغلة".

وقالت وزيرة ديوان الحكم الاتحادي بثينة ديسان إن "الملتقى الأول للولاية أوصى بضرورة مراجعة سياسات الاستفادة من التعدين ومراجعة حصص الولايات من السلع الإستراتيجية، فضلا عن ضرورة عدالة التوزيع للسلع الإستراتيجية (الوقود والغاز والدقيق)".

ويرى مراقبون أن الحكومة المركزية يتوجب عليها تشجيع أبناء الفامش في العاصمة الاتحادية للعودة مجددا إلى ولاياتهم الأصلية وحظهم على العمل في مشروعات تستهدف استكشاف الثروات.

ضغط شعبي في تونس من أجل حل البرلمان

منع رئيس البرلمان النائبة عبير موسى من حضور اجتماع لمكتب المجلس الأسبوعي الفائت.

ودعا الناطق الرسمي باسم حزب التيار الشعبي محسن النابتي إلى حل البرلمان معتبرا أنه "تحول إلى بؤرة للتمار على مستقبل تونس وخطر على مصالحها الحيوية وسلامة كيانها".

ومنذ أيام تشهد تونس حملة واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي تدعو إلى حل البرلمان بعد أن بلغت الأزمة داخله ذروتها حيث

سعيدت بتطبيق الفصل 80 من الدستور الذي يتضمن إجراءات حل البرلمان، ورددوا شعار "حل البرلمان" والشعب يريد حل البرلمان.

سعيد بالبرلمان والأحزاب الرئيسية الممثلة فيه، وفي مقدمتها التحالف الداعم للحكومة الحالية.

وقال النائب البرلماني حاتم المليكى إن "البرلمان بدأ فعلا فقدان شرعيته"، وتابع المليكى في تصريح لـ"العرب" أن "فقدان البرلمان شرعيته جزء من فقدان الأحزاب شرعيتها الشعبية".

ورفع المحتجون خلال المسيرة التي تزامنت مع إحياء تونس لعيد استقلالها لافتات مؤيدة للرئيس قيس

سعيدت بتطبيق الفصل 80 من الدستور الذي يتضمن إجراءات حل البرلمان، ورددوا شعار "حل البرلمان" والشعب يريد حل البرلمان.

سعيد بالبرلمان والأحزاب الرئيسية الممثلة فيه، وفي مقدمتها التحالف الداعم للحكومة الحالية.

وقال النائب البرلماني حاتم المليكى إن "البرلمان بدأ فعلا فقدان شرعيته"، وتابع المليكى في تصريح لـ"العرب" أن "فقدان البرلمان شرعيته جزء من فقدان الأحزاب شرعيتها الشعبية".

ورفع المحتجون خلال المسيرة التي تزامنت مع إحياء تونس لعيد استقلالها لافتات مؤيدة للرئيس قيس

سعيدت بتطبيق الفصل 80 من الدستور الذي يتضمن إجراءات حل البرلمان، ورددوا شعار "حل البرلمان" والشعب يريد حل البرلمان.

سعيد بالبرلمان والأحزاب الرئيسية الممثلة فيه، وفي مقدمتها التحالف الداعم للحكومة الحالية.

وقال النائب البرلماني حاتم المليكى إن "البرلمان بدأ فعلا فقدان شرعيته"، وتابع المليكى في تصريح لـ"العرب" أن "فقدان البرلمان شرعيته جزء من فقدان الأحزاب شرعيتها الشعبية".

ورفع المحتجون خلال المسيرة التي تزامنت مع إحياء تونس لعيد استقلالها لافتات مؤيدة للرئيس قيس

سعيدت بتطبيق الفصل 80 من الدستور الذي يتضمن إجراءات حل البرلمان، ورددوا شعار "حل البرلمان" والشعب يريد حل البرلمان.

سعيد بالبرلمان والأحزاب الرئيسية الممثلة فيه، وفي مقدمتها التحالف الداعم للحكومة الحالية.

وقال النائب البرلماني حاتم المليكى إن "البرلمان بدأ فعلا فقدان شرعيته"، وتابع المليكى في تصريح لـ"العرب" أن "فقدان البرلمان شرعيته جزء من فقدان الأحزاب شرعيتها الشعبية".

ورفع المحتجون خلال المسيرة التي تزامنت مع إحياء تونس لعيد استقلالها لافتات مؤيدة للرئيس قيس

سعيدت بتطبيق الفصل 80 من الدستور الذي يتضمن إجراءات حل البرلمان، ورددوا شعار "حل البرلمان" والشعب يريد حل البرلمان.

سعيد بالبرلمان والأحزاب الرئيسية الممثلة فيه، وفي مقدمتها التحالف الداعم للحكومة الحالية.

وقال النائب البرلماني حاتم المليكى إن "البرلمان بدأ فعلا فقدان شرعيته"، وتابع المليكى في تصريح لـ"العرب" أن "فقدان البرلمان شرعيته جزء من فقدان الأحزاب شرعيتها الشعبية".

ورفع المحتجون خلال المسيرة التي تزامنت مع إحياء تونس لعيد استقلالها لافتات مؤيدة للرئيس قيس